

إسلاميو الجزائر يتحركون لاستغلال فرصة الهيمنة على البرلمان القادم

الإخوان يضغطون على سلطة تنظيم الانتخابات لتزكية قوائمهم



بدأ إسلاميو الجزائر تكريس ضغوطهم على سلطة تنظيم الانتخابات برئاسة محمد شرفي بغية تزكية قوائمهم الانتخابية لاسيما تلك التي أسقطتها وذلك في محاولة لاستثمار الفرصة التي لا تتكرر بالنسبة إليهم للسيطرة على البرلمان المقبل.

صابر بلدي

الجزائر - تدفع أحزاب إخوانية في الجزائر إلى الضغط على سلطة تنظيم الانتخابات من أجل العدول على بعض قراراتها المتصلة بشطب اللوائح والاسماء، وذلك خلال اللقاء الذي طلبه قادة إسلاميون مع رئيس السلطة المذكورة محمد شرفي، من أجل إبلاغه بما وصفوه بـ"الانشغالات المقلقة بشأن مسار الانتخابات النيابية".

ويبدو أن الإسلاميين المرشحين للاستحواذ على البرلمان القادم في الجزائر، قد وجدوا الأبواب مشرعة أمامهم، في ظل التراجع والانحسار الذي يميز وضع ومواقف الأحزاب التقليدية على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وغيرهما.

وهو الأمر الذي جعلهم في صدارة المشهد مبكرا، في ظل حالة الانكماش غير المسبوقة لأحزاب الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، مقابل صعود أجنحة التيار الإسلامي، وسعيها للضغط على السلطة المنظمة ومن خلالها على السلطة السياسية الحاكمة لتأمين حصتها في الاستحقاق النيابي القادم.

ويبدو أن سقوط العديد من اللوائح والاسماء المرشحة في صفوف الإسلاميين، لاسيما بعض الأشخاص المقربين عائليا من قادة وزعماء تلك الأحزاب، كما هو الشأن بالنسبة لمريم مقري، ابنة رئيس حركة "حمس"،

عبدالرزاق مقري، التي رفض ترشحها في لائحة العاصمة، حسب مبرر سرب من اللجنة الفرعية لسلطة التنظيم هو الذي يقف خلف الضغوط التي يكرسها الإسلاميون على سلطة تنظيم الانتخابات.

وعبرت العديد من القوى السياسية واللوائح المستقلة عن انزعاجها الكبير مما وصفته بـ"المقص الحاد" لهيئة محمد شرفي، وتوظيفها التعسفي للبيد رقم 200 في قانون الانتخابات الجديد، الذي نص على الموانع التي تحول دون قبول ملف المترشح، وهو ما دفع بعض المقصين بالجوء إلى القضاء الإداري لاستعادة حقهم، غير أن السلطة المستقلة، عادة ما تلجأ إلى نقض الحكم المغاير لقرارها لدى مجلس الدولة (محكمة إدارية للاستئناف).

ورأى مرشحون تم إسقاطهم ومختصون في القانون، بأن "البند 200

فرصة لا تكرر لإخوان الجزائر

وإذ من المنتظر أن تغيب أحزاب السلطة السابقة في بعض الدوائر الانتخابية، بعد إسقاط لوائحها وغالبية مرشحيها على غرار ما وقع في محافظة المسيلة (300 كلم جنوبي العاصمة)، فإن الإسلاميين يعتبرون في أحاديثهم المغلقة بأن هذا الاستحقاق "فرصة لا تكرر" للهيمنة على البرلمان وتكوين حكومة إسلامية، غير أن هاجسهم الكبير يبقى اللوائح المستقلة التي غزت السباق.

وبدخول المستقلين السباق كطرف مستجد في المعادلة السياسية، فإن الحضور القوي لهؤلاء بدعم من السلطة، قد يكون مقدمة لإجراء التغييرين للمشاركة في الاستحقاق، قبل الانقلاب على الجميع وتشكيل مؤسسة تشريعية جديدة دون ذوق ولا راحة يسهل تطويعها من طرف السلطة.

لديها بأن الفرصة الحالية للانقضاض على المجلس النيابي الجديد، لأن مبرر الأوساط المالية الذي قدم للمقصين يبقى مبررا غير واضح، لأن محاربة المال الفاسد يتم بالقرائن وليس بالتأويلات.

تم توظيفه بطريقة فضفاضة وحسب نوايا غير مفهومة، لأن مبرر الأوساط المالية الذي قدم للمقصين يبقى مبررا غير واضح، لأن محاربة المال الفاسد يتم بالقرائن وليس بالتأويلات.

إقصاء الرجل الأول في جبهة التحرير شجع الإسلاميين على لعب أوراقهم بعدما تحصلوا على ضمانات عن صناعة جديدة للمشهد السياسي

ويبدو أن الخلفية الإسلامية للرئيس الحالي لسلطة تنظيم الانتخابات محمد شرفي، كانت وراء تطمينات شجعت الأحزاب الإسلامية على ممارسة ضغوطها واتصالاتها، لاعتقاد ترسخ

عبدالرزاق مقري، التي رفض ترشحها في لائحة العاصمة، حسب مبرر سرب من اللجنة الفرعية لسلطة التنظيم هو الذي يقف خلف الضغوط التي يكرسها الإسلاميون على سلطة تنظيم الانتخابات.

وعبرت العديد من القوى السياسية واللوائح المستقلة عن انزعاجها الكبير مما وصفته بـ"المقص الحاد" لهيئة محمد شرفي، وتوظيفها التعسفي للبيد رقم 200 في قانون الانتخابات الجديد، الذي نص على الموانع التي تحول دون قبول ملف المترشح، وهو ما دفع بعض المقصين بالجوء إلى القضاء الإداري لاستعادة حقهم، غير أن السلطة المستقلة، عادة ما تلجأ إلى نقض الحكم المغاير لقرارها لدى مجلس الدولة (محكمة إدارية للاستئناف).

ورأى مرشحون تم إسقاطهم ومختصون في القانون، بأن "البند 200

هل تشكل استقالة المشيشي مخرجا للأزمة في تونس

دعوات الأحزاب لاستقالة الحكومة التونسية تتصاعد

يواجه رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي دعوات متزايدة إلى ضرورة تقديم استقالته على خلفية تآزم الأوضاع على جل المستويات في البلاد وسط تشيبت الحزب السياسي والبرلماني الداعم له ببقائه على رأس الحكومة وهو ما يطرح تساؤلات عما إذا كانت استقالته فعلا قد تشكل مخرجا للأزمة التي تعرفها البلاد.

تونس - تصاعدت خلال الساعات الماضية الدعوات المناهضة بضرورة استقالة الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي إثر تدهور الأوضاع العامة في البلاد وهو ما يطرح تساؤلات عما إذا كانت استقالة الرجل سنتهي الأزمة الحالية التي ترزح تحت وطأتها تونس.

وطالب حزب التكتل من أجل العمل والحريات باستقالة المشيشي والانطلاق فورا في حوار وطني شامل يجمع كل الأطياف السياسية والاجتماعية ولا يُقصي أحدا بقيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد ومساندة الرباعي الراعي للحوار.

وبرر الحزب في بيان دعوته بفشل الحكومة في إقرار الإجراءات الصحية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية في مواجهة الجائحة الصحية والتأخير والتخطي والتراجع عنها مرارا وفق قوله، علاوة على عجزها ورئيسها عن تطبيق الإجراءات التي قررتتها.

وبالفعل تعيش تونس وضعاً صحياً حرجاً بات يُنذر بانهايار تام للمنظومة الصحية خاصة أن الإجراءات التي أقرتها

وحملة الناشط السياسي الصبحي بن فرج المشيشي مسؤولية الأزمة معتبرا أن خروجها قد يشكل بداية انفراجة في البلاد ويجنبها مطبات أخرى حيث يمثل الرجل خطرا على البلاد، وفق قوله.

وقال بن فرج في تصريح لـ"العرب"، "ماذا سيقدّم المشيشي إذا بقي؟ هذا هو السؤال (...). الرجل أثبت فشله على مختلف الأصعدة ذهب إلى واشنطن للتفاوض مع المانحين دون أي برنامج، أعلن إجراءات صحية عمقت الأزمة عوض الحد منها، هو أيضا بصدد تكديس جماعة (حركة) النهضة وقلب تونس في مواقع حساسة (...).

باختصار بقاؤه خطر يهدد البلاد... وتابع "المشكلة تبقى في حزامه البرلماني والسياسي الذي يتشبث به فالرجل يعتبر أداة لدى هذا الحزب في مواجهة ضد الرئيس قيس سعيد الذي لا يمكنه هو الآخر التوصل من المسؤولية، هو يتحمل جزءا كبيرا منها أيضا".

في المقابل تعتبر أوساط تونسية أخرى أن المشكلة لا تكمن فقط في حكومة المشيشي رغم تشبه الإجماع حول ضعف أدائها، مشيرين إلى أن الحل في انتخابات رئاسية وبرلمانية سابقة لأوانها.

وقال المحلل السياسي هشام الحاجي إن "ضعف أداء حكومة المشيشي أمر مفروغ منه وهو يرجع إلى سوء اختيار

الوزراء الذين يشكلون فريقه، إضافة إلى ضعف أداء المشيشي نفسه حيث أثبت أنه دون التحديات، لكن في نفس الوقت هناك مناخ عام يؤثر على أداء حكومة المشيشي فهي لا تزال منقوصة من عدد كبير من الوزراء، مضيفا أن "هناك تطورا لحالة المبلل إلى التمرد وهذا مؤثر، إضافة إلى الصراع بين الرئاسات الثلاث، والأحزاب الداعمة للحكومة لا تقدم دعما ميدانيا إذ ركزت على البيانات فقط علاوة على تداعيات الجائحة".

هل يستقيل المشيشي؟
بقاء المشيشي على رأس الحكومة خطر يهدد البلاد



الصبحي بن فرج هشام الحاجي

واستطرد الحاجي في تصريح لـ"العرب"، "لكن لا اعتقد أن استقالة المشيشي لوحدها تكفي للخروج من الأزمة، لأن تلك الدعوات لا تخلق من حسابات سياسية حيث تريد بعض الأحزاب وأعني تحديدا حزب التكتل الذي يدور في الكواليس أن أحد قياديه مرشح لخلافة المشيشي لذلك يادر بالدعوة لاستقالته وهذا الحزب فقد كل وزن حقيقي".

وأردف "الحل الحقيقي يكمن في الذهاب إلى انتخابات رئاسية

إيطاليا: لم نقترح دفع أموال لليبي مقابل تصديها للمهاجرين

روما - نفت إيطاليا الثلاثاء ما تم تداوله بشأن عزمها تقديم مقترح للاتحاد الأوروبي بشأن دفع أموال إلى السلطات الليبية مقابل تصديها للمهاجرين.

وقال مكتب رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي الثلاثاء إن إيطاليا ليست بصدد اقتراح أن يدفع الاتحاد الأوروبي أموالا لليبي نظير وقف تدفق المهاجرين، نافيا بذلك تقارير أوردتها وسائل إعلام إيطالية.

وقال موظف بمكتب دراغي إنه "لا توجد مبادرة في الوقت الراهن في ما يتعلق بإبرام اتفاق مماثل للذي أبرم مع تركيا".

وقال الموظف إن الحكومة ترى أن على الاتحاد الأوروبي أن يولي اهتماما أكبر بالوضع في جنوب البحر المتوسط وأن يكون مستعدا لتقديم الدعم المالي لجميع الدول الأفريقية المعنية بتدفق اللاجئين.

وكانت صحيفة لاريبوبيكا قد ذكرت الثلاثاء في تقرير لها أن الحكومة الإيطالية ستطلب من الاتحاد الأوروبي دفع أموال لليبي لمنع زوارق المهاجرين من الانطلاق من الساحل الليبي.

وأفادت الصحيفة بأن رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي قد يقترح هذه الخطة على قادة الاتحاد في قمة تعقد يومي 24 و25 مايو الجاري.

ويأتي ذلك في وقت تتزايد فيه أعداد المهاجرين الذين يتدفقون على إيطاليا، فمنذ الأحد استقبلت جزيرة لامبيدوزا أكثر من 2000 مهاجر. والجزيرة إحدى نقاط الوصول الرئيسية للمهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا.

واقفت أعداد المهاجرين، الذين يصلون في زوارق صغيرة خطيرة بديريا مهربون، إمكانات مركز الاستقبال في الجزيرة وتعمل السلطات الآن على نقلهم إلى مناطق أخرى في إيطاليا.

وتبدأ الغالبية العظمى من المهاجرين الأفارقة المتجهين إلى أوروبا رحلتها البحرية انطلاقا من ليبيا. وفي 2019 وافقت روما على خطة مع دول أوروبية أخرى لإعادة توزيع اللاجئين بعد وصولهم، لكن الخطة طوعية ولم توفر حلا دائما.

ومنذ التوصل إلى اتفاق سنة 2016، أصبح من حق تركيا الحصول على مساعدات مالية من بروكسل مقابل استضافة اللاجئين الساعين للوصول إلى أوروبا عن طريق دول البلقان ومعظمهم من سوريا.

وأظهرت بيانات وزارة الداخلية أن حوالي 13 ألف مهاجر هبطوا على سواحل إيطاليا منذ بداية 2021 وحتى العاشر من مايو الجاري ارتفاعا من 4184 في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وبرلمانية سابقة لأوانها تتم على أساسها صياغة توازنات سياسية جديدة من خلال إعادة الكلمة إلى الشعب.

وترفض مكونات الحزب السياسي الداعم للمشيشي وفي مقدمتها حركة النهضة الإسلامية هذه الدعوات مطالبة بضرورة التعجيل بإطلاق الحوار الوطني ولو باستثناء الرئيس قيس سعيد الذي يبدو أنه اشترط استقالة المشيشي كشرط لإطلاق وقيادة الحوار.

وقال رفيق عبدالسلام وهو وزير خارجية تونس الأسبق وصهر رئيس النهضة راشد الغنوشي إن "حكومة المشيشي مستمرة واستقالته غير مطروحة".

وأضاف أن "بعض الواهمين ما زالوا يمتنون أنفسهم باستقالة الحكومة حتى يخلو لهم الجو ويعدوا أرجلهم بالمشاورة، اطمنئتم الحكومة مستمرة ولا يوجد شيء في أجندة الحزب فيه استقالة حكومة المشيشي".

ومن جهته دعا وزير الصحة السابق والقيادي بالنهضة عبداللطيف المكي إلى تفعيل مبادرة الحوار الوطني التي طرحها الاتحاد العام التونسي للشغل المركزية النقابية في البلاد "بمن حضر" مشيرا في تصريحات لإذاعة محلية إلى أنهم في حركة النهضة دعاة حوار.